

«الشعور الديمقراطي» في فكر مالك بن نبي

بين الإرادة والإمكان الحضاريين*

تمهيد: يرى المفكر مالك بن نبي في حديثه عن الديمقراطية أو بالأحرى عن الشعور الديمقراطي، باعتباره بعدا ثقافيا وحضاريا، ضرورة معالجة هذا الموضوع الحساس بتحفظ، منتقدا في الوقت ذاته بعض الطروحات الفكرية والأيدولوجية، خاصة عندما يلاحظ أن الكثير من مثقفي ومفكري العرب و المسلمين، يتعاملون مع مثل هذه العناوين نتيجة "القابلية للاستعمار" و"معامل الاستعمار"، وكأنها مسلمات يرتكز عليها تفكيرهم العقلاني، واجتهادهم المادية أو المعنوية. وهم إذ يتصرفون على هذا النمط، يغفلون أو يتغافلون السياق السوسيو تاريخي والسوسيوي - ثقافي الغربي التي تكونت وتبلورت فيه الديمقراطية كفكرة، ومن ثم كمفهوم حديث ومعاصر.

في الواقع إن مفهوم الديمقراطية - حسب بن نبي - ينتمي إلى دائرة المفاهيم و المصطلحات التي أنتزعت من بيئتها الأصلية، وأسقطت في رحاب الفكر الإسلامي جملة وتفصيلا. فقد وصل الربط التعسفي إلى درجة أن عناوين من مثل: هل توجد ديمقراطية في الإسلام؟ جعلت الكثير من مواضيع ومساحات اجتهادية في الفكر الإسلامي تبدو وكأنها خليط من الأفكار والفلسفات والمناهج الفكرية يتعذر في حالات كثيرة التمييز بين ما هو أصيل فيها وما هو دخيل عليها.

إن مشكلة الربط - حسب بن نبي - بين هذين المصطلحين: الإسلام والديمقراطية، لازالت تحتاج إلى الكثير من الاستقراء التاريخي والسياسي والفقه (الاستدلالي والمقارن) خاصة فيما يتعلق بمصطلح الديمقراطية "...نحن لا نعرف متى درجت (كلمة الديمقراطية) في اللغة العربية كمفردة مستوردة، ولا نعرف حتى تاريخ حدوثه في لغته الأصلية، إنما نعرف أن صيغ في اللغة اليونانية قبل عصر بريكليلس (Pericles) (429 ق.م) إذ أن المؤرخ توسيديد (Thycydedes) يذكره على لسان هذا القيصر في إحدى خطبه الموجهة إلى شعب أثينا، أي منذ خمسة قرون قبل الميلاد.

*- أ. بدر الدين مرزوقي - قسم علوم الإعلام والاتصال - كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية - ج. وهران.

«الشعور الديمقراطي» في فكر مالك بن نبي

أ. بدر الدين مرزوقي

ومن جهة أخرى، فبقدر ما يكون اللفظ مشحوناً بالتاريخ.. كما هو شأن الكلمتين (الإسلام والديموقراطية) بقدر ما يكون هناك شيء من الإلتباس في هذا اللفظ إلتباساً يضفي عليه أحيانا معاني متعددة.¹

وعليه يجب كخطوى أولى، تبسيط المفهومين (من الناحية العملية) إلى أقصى درجة ممكنة حتى تيسر المقارنة بينهما في المكان وفي الزمان. إذن ما هي الديموقراطية في أبسط معانيها؟

يجيبنا بن نبي أنه إذا تصفحنا أي قاموس اشتقاق في اللغة الفرنسية، وجدنا أن الكلمة مركبة من مفردتين يونانيتين هما: ديموس (demos)، وتعني الشعب (Le peuple)، وكراتوس (Kratos)، وتعني السلطة و السيادة. إذن الديموقراطية مفهوم يفيد سيادة الشعب (أغلبية الشعب)، وهي كنظام سياسي أو غط من الحكم un type de gouvernement تكون فيه السيادة لجميع المواطنين (Les citoyens) لا لفرد أو طبقة، ولهذا النظام ثلاثة أركان هي: سيادة الشعب، المساواة و العدل، الحرية الفردية و الكرامة الإنسانية. هذا يدل على أن الديموقراطية نظام مثالي تتجه إليه الأحلام (L'aspiration démocratique). ولكنه لا يتحقق في الواقع على صورة واحدة من التنظيم، ذلك أن كل نظام سياسي يعتبر إرادة الشعب في الواقع هي إرادة الأغلبية، وفي ذلك كما لا يخفى، مجال لسيطرة طبقة على أخرى لا يمكن إتقاؤها إلا بمراعاة أحكام القانون أو الدستور.²

إذن ما هو الإسلام في أبسط معانيه؟ هناك رواية مشهورة في صحيح البخاري ومسلم مفادها أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل مرة في هيئة رجل أشعث، أغبر لا تظهر عليه أثر السفر أو التعب كما تقول الرواية.. ثم شرع يمتحن الرسول عن أهم أسس الدين الإسلامي الحنيف.. وكان الرسول كلما سأله جبريل عليه السلام عن بعض هذه الأسس يجيب.. إلى أن وصل الحوار بينهما إلى ماهية الإسلام. فكان جواب الرسول صلى الله عليه وسلم كالآتي: الإسلام، أن تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان (لم يذكر الحج لأن هذا الحديث ورد قبل أن تحدد فرضية الحج).

إن هذه الرواية تعرفنا أن الإسلام يقتضي الإيمان بالله وحده المتضمن في الشهادتين (الإثبات والنفي)، ثم إقامة الصلاة، وإتاء فريضة الزكاة فصوم رمضان. باختصار تفيد هذه الأركان ما هو معلوم من الدين بالضرورة كما يقول الأصوليون..

ثم بعد هذا التبسيط للمفاهيم... يحاول بن نبي معرفة ما إذا كان هناك أوجه للمقارنة. أي إيجاد نقاط تشابه و تباين بين مفهوم سياسي أو غلط حكم (الديموقراطية) يمنح الإنسان سلطة وسيادة (قانونية) في ظل نظام اجتماعي معين، وبين مفهوم ميتافيزيقي (الإسلام) يستوجب خضوع الإنسان إلى سلطة غيبية تتعالى عن المكان وعن الزمان!

يرى بن نبي أن المسألة لا تخلو من إشكالات إبستمولوجية كون أبعادها لا تتعلق بعالم الأفكار بقدر ما تتعلق بعالم الأشخاص (النفسيات)، أي بتلك الطرق و الأساليب التي يسقطها الأفراد أو الجماعات على هذا الواقع أو ذاك. في الحقيقة إن الصعوبة هذه "ليست نتيجة الواقع الذي يدل عليه كلا المصطلحين، بل إنها تنتج من كيفية تعبيرنا عن هذا الواقع: إننا قد اخترنا مثلاً للتعبير عن الديمقراطية المعنى اللغوي كما يعرفه لنا، أي قاموس اشتقاق، وهو مرتبط بالتقاليد الثورة الفرنسية حيث يعتبر هذا المصطلح من إنتاجها اللغوي في هذا العصر"³.

وعليه يقترح بن نبي من الناحية الميتودولوجية أن نتناول الديمقراطية ونحدد أبعادها العامة دون ربطها بأي مفهوم آخر كالإسلام مثلاً. وبعبارة أخرى نقول، ينبغي معالجة هذا الموضوع (مفهوم الديمقراطية) دون تقييده بمقياس مسبق من شأنه أن يعقد من المقارنة إلى درجة خلق إلتباس على المستوى اللفظ أو السياق. وفي مثل هذا التصور الميتودولوجي يتعين بحث المفهوم من ثلاثة أبعاد:

- أ- البعد النفسي أي الديمقراطية كشعور نحو "الأنا" ..
- ب- البعد النفسي-الاجتماعي أي الديمقراطية كشعور نحو "الآخرين" ..
- ج- البعد التربوي (البيداغوجي)، أي الديمقراطية كمجمل الشروط الاجتماعية-السياسية (المناخ الإيديولوجي) الضرورية التي تساهم بفعالية في إنتاج وإعادة إنتاج هذا الشعور الحضاري في الفرد⁴.

إن هذه الاعتبارات التي تتحدد في نطاقها معالم المشكلة، تقرر بشكل خاص على أن الشعور بالديموقراطية هو في الواقع مسألة مقيدة بشروط معينة، لا تمت إلى الطبيعة بأي صلة. فهي ليست من مقتضيات النظام الطبيعي كما ذهب إلى ذلك الرومانسيون في عهد جان جاك روسو (Jean Jacques rousseau) (1712-1778) صاحب "العقد الاجتماعي". في الواقع، إن الشعور الديمقراطي هو بصمة تتركها آثار ثقافة أو حضارة معينة عبر الأجيال، أي أنها جاءت تتويجا لحركات دينية (إصلاحية) وأخرى فلسفية وإنسانية في المكان وفي

مجلة الحضارة 279 العدد 14- شعبان 1431هـ/2010م

تشرط سلوك العبد (L'esclave) وسلوك المستعبد (Le desposte) ؟.

يرى بن نبي أن كل مشروع يصبو نحو تجسيد الديمقراطية في المكان وفي الزمان، يصبح بالضرورة مشروعا تربويا وثقافيا، يتعدى نطاق الأفراد ليشمل مجالات أوسع هو "الأمة" (La Ouma) "ذلك أن السياسة [بمفهومها الحصري للسلطة] لا يمكنها أن تغير مصير مجتمع معين ما لم يتم تحديدها في كنف تصور عام للعالم باعتبارها التعبير العيني للموسم لثقافة حضارة متسمة على مخطط تعبئة: تكتيكية وإستراتيجية وطنيتين من منطلق أن المفهومية (الإيديولوجيا) ليست مجرد مجموعة أفكار مشتتة، ولكنها مسيرة للطاقت، والسهم الذي يعين للجماعة طريقها في التاريخ"⁹. ولا شك أن مثل هذا التحدي الثقافي والحضاري يتطلب برنامجا تربويا يأخذ بعين الاعتبار، تلك الجوانب النفسية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والمعرفية الكامنة في نفسية الأفراد كما وكيفا. إن الديمقراطية في الفكر البنائي ليست في حقيقتها تسليم سلطات بين طرفين معينين، بين ملك أو زعيم وشعب مثلا. وإنما هي أكثر وأعماق من كل هذا إنما إحساس وشعور وانفعالات، تجدد دلالتها الحيوية في ثقافة وحضارة مجتمع معين. وعليه "لن يكون أي معنى لهذا النص أو ذاك إن لم تسبقه التقاليد والعادات التي أوحى به. أو بعبارة أخرى المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته. فالديموقراطية ليست إذن، كما نفهمها فهما سطحية عندما نتناول معناها الدراج، أي في حدود اشتقاق المفردة، ليست مجرد عملية سياسية، عملية تسليم السلطات إلى الجماهير، إلى الشعب يصرح بسيادته نص خاص في الدستور"¹⁰.

ومن هنا ينتقد بن نبي الدول الإفريقية الآسيوية الناشئة التي تريد عن طريق الاستعارات الدستورية الأجنبية إعادة بناء كيائها المادي والمعنوي. إن هذه الدول تتغافل حقيقة جوهرية مفادها أن الشعور الديمقراطي قد عرف صيرورة ثقافية وحضارية نبعت من تفاعل عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء تدريجيا ولقرون طويلة في بلاد الغرب. فإن كانت الاستعارة في هذا السياق ضرورية بحكم الأوضاع الراهنة إلى حد ما، فإنها لن تكون قطعا كافية إذا ما لم ترافقها الشروط الأولية كتفاعل متسلسل تتحقق بمقتضاه كل النتائج الاجتماعية المستقبلية لهذا المشروع أو ذلك.

كما يوضح بن نبي من جهة أخرى أن الحديث عن الديمقراطية يصبح في إطار التقويم الجديد للإنسان، أي "المواطن" في الثورة الفرنسية، أو "الرفيق" في الثورة البلشفية وفي الثورة الصينية حديثا عن نماذج ديموقراطية متباينة بالدرجة الأولى. فلا ريب أن هذه

الاختلافات تدور مبدئياً حول طبيعة المقاييس السياسية التي يلجأ إليها هذا النظام السياسي أو ذاك، من أجل منح الإنسان بعض الحقوق السياسية كما هو الحال عند المواطن الأوروبي، أو منحه ضمانات اجتماعية كما هو الحال عند الرفيق الروسي أو الصيني. أي ما يسمى بالمصطلح السياسي الشائع، الديمقراطية الغربية من جهة، وب"الديموقراطية الشعبية" أو ب"الديموقراطية الجديدة" من جهة أخرى. أما طبيعة الشعور الديمقراطي في إطار الإيديولوجية الإسلامية، فإن الأطروحة البنائية تتمحور حول نقطتين جوهريتين هما:

أ- طبيعة التكريم الموضوع في الإنسان أصلاً (مبدأ الاستخلاف).

ب- جهود هذا الإنسان المكرم في المكان وفي الزمان، من أجل تجسيد هذا الشعور في الحياة العامة والخاصة (مبدأ "الاستعمار").

إن المسألة هنا لا تتعلق حتماً بنص فقهي مستنبط من مصادر التشريع الإسلامي (القرآن والسنة و الاجماع)، بقدر ما يتعلق بجوهر الإسلام بصفة عامة.. "ولكن لا باعتباره كدستور (مجموعة نصوص قانونية) يعلن سيادة شعب معين، ويصرح بحقوق وحريات هذا الشعب، بل ينبغي أن نعتبره، في سياق حديثنا، كمشروع ديمقراطي تفرزه الممارسة وترى من خلال موقع الإنسان المسلم من المجتمع الذي يكون محيطه، وهو في الطريق نحو تحقيق القيم و المثل الديمقراطية بحيث ترتبط حركته التاريخية بالمبادئ العامة التي أقرها الإسلام، في صورة بذور غرست في الوعي الإسلامي وفي صورة شعور عام ودوافع تكون المعادلة الإسلامية في كل فرد من المجتمع".¹¹

1- طينة التكريم: {ولقد كرّمنا بني آدم..¹²: فالآية التي أفادت مبدأ التكريم تبدو كأنها جاءت لتصدير دستور ديمقراطي خاص يفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية. فهو يضيف على الإنسان نوعاً من القداسة باعتباره خليفة الله في الأرض {إني جاعل في الأرض خليفة..¹³.

إذن "فنظرة النموذج الإسلامي إلى الإنسان، هي نظرة التكريم الذي وضعه الخالق فيه، أي نظرة إلى الجانب اللاهوتي فيه، بيد أن النماذج الأخرى تمنحه النظرة إلى الجانب الناسوتي و الجانب الاجتماعي.. وعليه فالإنسان الذي يحمل بين جانبيه الشعور بتكريم الله له يشعر بوزن هذا التكريم في تقديره لنفسه وفي تقديره لغيره لأن الدوافع والزعزعات السلبية المنافية للشعور الديمقراطي تكون قد تبددت في نفسه.

إن الإسلام الذي وضع في نفسية المسلم هذا التوجيه العام، قد وضع على طريقه يميناً وشمالاً حاجزين، كي لا يقع في هاوية العبودية أو هاوية الاستعباد {تلك الدار الآخرة نجعلها

«الشعور الديمقراطي» في فكر مالك بن نبي

أ. بدر الدين مرزوقي

للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا و العاقبة للمتقين}. " كما ويتعزز شعور المسلم بهذا التكريم العام الذي حباه الله به كإنسان، بتكريم خاص يعبر عن سمو الأخلاق في الترفع عن الدوافع السلبية الظاهرة منها والباطنة ونقصد بهذا التكريم النوعي بلوغ المسلم درجة المؤمن في مدارج السالكين.. {ولله العزة و لرسوله وللمؤمنين} ¹⁴.

وهكذا تتجلى بوضوح أكثر تلك العلاقة العضوية بين الإسلام والديموقراطية بعيدا عن تلك الانزلاقات المنهجية التي كثيرا ما يقع الكثير من المفكرين والسياسيين في عالمنا العربي والإسلامي عندما يستعيرون من بلاد معينة دستورا ديمقراطيا جاهزا دون الوقوف طويلا أمام "روح النص"، أي تلك الأسس النفسية والتجربة التاريخية الخاصة التي أملت هذه النصوص في بينها (ثقافتها) الأصلية. لا شك في أن عبارة الديمقراطية الجديدة في الصين الشعبية -على سبيل المثال لا الحصر- تعني أولا ذلك التقويم الجديد للإنسان ومن ثم مقتضيات هذا التقويم و التي تعني من جملة ما تعني قوانين جديدة، ومنشآت جديدة، ومدن جديدة، وطرق جديدة وغيرها فهي هم أولا عالم الأشخاص قبل أن هم عالم الأشياء، ذلك أن كل تغيير حقيقي في المجتمع لا يمكن تصور معمله دون ثورة في الأفكار و المفاهيم حول النفس والمجتمع و الكون.. {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} ¹⁵.

(2) - جهود النفس في تحقيق الشعور الديمقراطي: إن النفس بطبيعتها ميالة إلى الحلول السهلة فهي في معظم الأحوال نزاعة إلى إشباع رغباتها الظاهرة منها و الباطنة، وأمام مثل هذه النوازع الشهوانية الكامنة في نفسية الأفراد والجماعات، جاءت الأديان السماوية والفلسفات الأخلاقية لتهدئها وتطهيرها من تلك الدوافع السلبية، عن طريق مناهج تربوية وتعليمية ثقافية وحضارية. لقد تعاملت مختلف الأديان السماوية والفلسفات الأخلاقية مع النفس البشرية من منطلق أن "جهاد النفس" هو "الجهاد الأكبر". ويعتبر الدين الإسلامي الحنيف الدين الوحيد الذي أولى اهتماما بالنفس والعقل والروح في إطار مثالي ولكنه واقعي أصيل وخلاق. فقد اتفقت معظم آراء المؤرخين والمفكرين على أن الإيديولوجية الإسلامية (التوحيدية)، استطاعت وفي ظرف وجيز (أربعين سنة تقريبا) من أن تحقق ثورة شاملة على مستوى عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء التي سادت الجزيرة العربية قبل مجيء الرسالة المحمدية ¹⁶.

"ففي هذه المدة وضعت كل الأصول النفسية التي تقدم ذكرها تكمّلها وتدعمها مقدمات جديدة، وإحدى هذه المقدمات المسألة العنصرية (قضية الرقيق). إننا نعلم أن ديموقراطية أنينا لم تعط أية أهمية لهذه القضية، قضية الرقيق إلا من الوجهة الانتفاعية حيث كان الرقيق من مقومات النظام

الاقتصادي حتى إن أحدا (من الفلاسفة أو الحكماء) لم يفكر في إطار هذا النظام الاقتصادي، في وضع مبدأ التحرير الرقيق فيكتمل بذلك تقويم الإنسان فيه. بينما يأتي الإسلام فيقرر هذا المبدأ بكل وضوح: فيشمل بذلك تقويمه الإنسان الذي وقع في قيد الرق، بمقدمات أو أصول فقهية نجدها في القرآن والسنة، وتكون في الواقع تشريفا لعنق الرقيق بصورة تدريجية¹⁷.

فقد تضافرت النصوص و التشريعات من مواقع مختلفة من أجل تكميل المشروع الديمقراطي، ووضع في إطار إيديولوجي، يضم في خطوطه الكبرى مصير الرقيق إلى مصير الإنسان الحر لعد أن كان الرقيق يعتبر شيئا من جملة أشياء وقد تعززت معالم هذه العملية التربوية والتنقيفية ابتداءً من مشروع التحرير التدريجي وانتهاءً بخطبة الرسول الأعظم الخالدة في حجة الوداع حول الكيفيات المثلى من أجل تحقيق تكامل الأفراد والجماعات في أي مكان وفي أي زمان، وكان هذا بمثابة أول وثيقة عالمية لإعلان حقوق الإنسان في التاريخ!

لاشك أنه كان لهذه المبادئ صدى في المجتمع الإسلامي الناشئ، على مستوى سلوك معظم أفرادها، وفي إطار الحقوق و الضمانات التي أصبح يتمتع بها الفرد المسلم حيث استمرار الدوافع الذاتية و الموضوعية أو بالأحرى الضمانات الاجتماعية السياسية إلى غاية أحداث صفين "... فلا شك أن عهد معاوية مثلاً كان، من الوجهة التي قمنا هنا، عهد تقهقر الروح الديمقراطية الإسلامية خاصة مع وراثة ابنه يزيد للحكم حيث أصبحت الخلافة تنجس بطرق شتى وبصفة تدريجية إلى عصبية قبلية محضنة (ملك عضوض) نتيجة التخطيط الأموي المبكر، وهذا على الرغم من بعض الإصلاحات اللاحقة والمروقة على يد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

ولكن ما هي هذه الضمانات التي أرسى قواعدها الدين الإسلامي ثم أصبحت مجال حيوي للمراهنة عند فريق، أي مجالا حيوي لإعادة إنتاج مصالح فتوية، وإعلان الجهاد بالقلم واللسان والسيوف عند فريق آخر وهذا من أجل استعادة الحقوق الشرعية الفردية أو الجماعية المهضومة بعنوان شتى أولية كانت أم ثانوية.

إن المفكر بن نبي يستقرأ مجموعة من الشروط الضرورية، (مع حدودها في التطبيق الواقعي)، ويرى فيها أسباب القوة المادية والمعنوية (الفعالية) في أي مجتمع يريد أفراد وجماعته عزة النفس وكرامة العيش، وهذه الشروط هي كالتالي:

أ- المساواة بين أفراد المجتمع: وهذا المبدأ الحيوي يعتمد فيه المفكر بن نبي قرائن من القرآن الكريم والسيرة النبوية في مناسبات شتى، شأنه شأن بقية المبادئ الإسلامية الأخرى «يا أيها الناس إنا

«الشعور الديمقراطي» في فكر مالك بن نبي

أ. بدر الدين مرزوقي

خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم...»¹⁸ و«الناس سواسية كأسنان المشط»¹⁹.

ب- طاعة المحكومين لأولى الأمر: كون الحياة الديمقراطية نظام وتنظيم «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله و الرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر...»²⁰. لكن هذه الطاعة محددة بحدود مدونة في كتب الفقه، لا يمكن تجاوزها ذلك أن الطاعة و الحكم محدودين بالاعتبارات نفسها سواء في ضمير المواطن البسيط أو في ضمير رجل الدولة فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ج- حرية العمل وحرية التنقل: هذه الحريات أو "النعم" مقررّة في قوله تعالى «هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور»²¹.

د- حرية التعبير: إن الجانب البشري في شخصية الرسول المصطفى قد جسد هذا المفهوم الإلهي بأ، ساهم وبشكل حيوي في إعادة إنتاج معالم "منطقة حركة حرة" سمحت للكثيرين من الصحابة بممارسة خصوصياتهم وإبلازها من الناحية العلمية والمعرفية كما وكيفا.

هـ- حرمة الأفراد المادية و المعنوية: إن حرمة الأشخاص وممتلكاتهم مبدأ أصيل في القرآن الكريم «وتعاونوا على البر و التقوى ولا تتعاونوا على الإثم والعدوان»²²، وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها»²³.

و- تقديم مصلحة المجتمع على الأفراد: فإذا كان التوجيه العام يقرر حماية الحريات الفردية في المكان وفي الزمان، فإنه يضع في نفس الوقت الحدود الواجب احترامها وهذا حتى لا تتحول هذه الحريات إلى فوضى وتعسف ومن ثمة اختلال بنائي ووظيفي لشبكة العلاقات الاجتماعية. فمثلا فقد منح التشريع في حالات معينة جواز التدخل (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من قبل ولي الأمر بناءً على مشورة العلماء والأئمة في إطار اجتهاده. لا ريب أن هناك قرائن عامة وخاصة تفيد هذا المعنى الإجمالي، منها الحديث المشهور الذي رواه البخاري جاء فيه (مثل القائم في حدود الله، والواقع فيها كمثل قوم استؤوا على سفينة فصار بعضهم أعلاها و بعضهم أسفلها وكان الذين في أسفلها إذا استسقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا. وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا).

ي-العدل: وهذه المعاملة في القضاء الإسلامي، تمس بالدرجة الأولى نظام التقويم العام للإنسان باعتباره موضع تكريم إلهي، وهذا بعض النظر عن كونه ذكرا كان أو أنثى، رجلا أو امرأة، شيخا أو صبيا مسلما أو كاتيا.. «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون»²⁴.

"فعلى هذه الاعتبارات، يصح القول بأن الحكم الإسلامي ديمقراطي في مصدره، وفي عمله، كما قدمنا. والإسلام يتضمن كل السمات التي تطبع الديمقراطية السياسية التي تمنح الفرد مسؤولية في تأسيس الحكم، والضمانات اللازمة التي تحميه من جور هذا الحكم²⁵.

ن- في المجال الاقتصادي: إن الإسلام قد أحدث في شبه الجزيرة العربية، وغيرها من المناطق التي فتحتها انقلابا جذريا على مستوى المفاهيم والعلاقات والمعاملات التجارية و الدولية. فهو قد حث على تنمية الإنتاج، وإنشاء مراكز تجارية، وعمل أساسا على تحطيم صنم الثبات الاقتصادي الذي كان يعيد إنتاجه في المكان وفي الزمان منقطع الإقطاع، القاضي باحتكار الثروة في أيدي بعض المترفين وحرمان السواد الأعظم من الفئات الاجتماعية الأخرى.

ومن هذا المنطلق الإيديولوجي، اعتمد التشريع الإسلامي على توزيع الثروة بين أفراد الأمة توزيعا عادلا منعا لاحتكار ثروات الأمة من طرف عائلات مترفة أو حكام مستبدين، يصرفون أموال بيت المال (الخزينة) في غير وجهتها السليمة «.. كي لا تكون دولة بين الأغنياء منكم»²⁶. كما أن الإسلام قد قرر مبدأ هاما يتصل مباشرة بالجانب الاقتصادي ألا وهو مبدأ تحريم الربا.. وبذلك يكون التشريع الإسلامي قد فوت الفرصة على المرابين من فرض سيطرتهم المطلقة على الأسواق التجارية، ومن ثم خلق جماعات ضاغطة على مستوى صنع القرار السياسي كما هو الحال في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي على مستوى المشاريع السياسية-الاقتصادية مثلا. "إن الربا يخلق سلطة مطلقة للاحتكار والمضاربة على عالم التجارة، وعلى عالم الصناعة عن طريق البنوك، مما يسمح بخلق اختلال ملحوظ على مستوى الاستثمارات القطاعية، ومن ثم حدوث أزمات اجتماعية مفتعلة تجعل معظم فئات الشعب يعيشون في وضعيات نفسية اجتماعية وسوسيواقتصادية مستلبة. في الواقع إن التشريع الإسلامي لم يخفف من حدة الدرهم في مجال الاقتصاد فحسب بل خفف من حدته في المجال الروحي وهذا حتى يظل الفرد المسلم في معظم أوقاته يعيد إنتاج التوازن الإصيل والخالق

«الشعور الديمقراطي» في فكر مالك بن نبي أ. بدر الدين مرزوقي

الذي فقدته معظم الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة كما وكيفيا. مصداقا لقوله تعالى: ﴿وإذا أردنا أن هلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾.²⁷

إذن يتضح لنا أن المبادئ التي قررها التشريع الإسلامي في الحقل السياسي والحقل الاجتماعي قد تحققت آثارها المادية و المعنوية في أفكار وسلوك الأفراد في نفس الوقت الذي تحققت أعمال الحكم، على الأقل في فترة النبوة و الخلافة الراشدة وفي بعض فترات الحكم الأموي والعباسي التي عرفنا المؤرخون حدودها الزمنية في تاريخ الحضارة الإسلامية²⁸.

وهكذا يمكن لنا نستخلص من كل هذه المبادئ السامية رأيا فيما يتعلق بآفاق الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية. لا ريب أن هذه البلدان أصبحت تمر بعد نيل استقلالها وبطرق شتى بحالة محاص، هذه الأخيرة توحى بأن هناك حركة ديناميكية إلى حد ما، خاصة ونحن نرى ونسمع بوجود "مشاريع ديمقراطية" يحاول القائمون عليها السعي إلى تجسيد بعضها من شروطها الحيوية في مجاهم الحيوي الثقافي والحضاري الخاص. لكن ما يمكن القول عن هذه التجارب الديمقراطية صراحة، هو أن هذه المحاولات، لن تعرف النجاح إلا بقدر ما تنشر في وعي المسلم مقاييس تقويمية حضارية للإنسان "الجديد"، أي بقدر ما تغرس في ضميره "الحي" قيمته، وقيمة الآخرين في نفس الوقت، وهذا طبعاً إذا أرادت هذه التجارب "الديمقراطية" تجنب السقوط قدر الإمكان في هاوية العبودية أو هاوية الاستعباد..²⁹

الهوامش:

1- بن نبي مالك: تأملات (حديث في البناء الجديد وتأملات في المجتمع العربي)، إصدار مالك بن نبي، دار الفكر، ط4،

دمشق، 1979 ص 62.

- Pour plus de details sur cette question: Cf. Collectif, Dictionnaire de politique: le 2 présent en question, librairie Larousse, Paris, 1979, pp. 100-102.

3- بن نبي مالك: نفس المصدر السابق، ص 64.

4- بن نبي مالك: المصدر نفسه، نفس الصفحة.

5- راجع المادتين 3 و6 من إعلان حقوق الإنسان الصادر مع دستور فرنسا عام 1793. وهي مذكورة في: طلعت أحمد، الوجه الآخر للديمقراطية، الطريق للنشر و التوزيع، الجزائر، 1990، ص 45. وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: ص ص 41-48.

6- بن نبي مالك: نفس المصدر السابق، ص ص 66-67.

7- بن نبي مالك: نفس المصدر السابق، ص ص 66-69.

8- بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 65.

9- بن نبي مالك، آفاق جزائرية: للحضارة، للثقافة و للمفاهيمية، ترجمة الطيب شريف، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، بدون تاريخ، ص 14.

- 10- بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 70-71.
- 11- بن نبي مالك، نفس المصدر السابق، ص 72.
- 12- سورة الإسراء الآية رقم 70.
- 13- سورة البقرة، الآية رقم 30.
- 14- بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 73-74.
- 15- سورة القصص، الآية رقم 83. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع راجع جلطي بشير الإتجاه التربوي عند مالك بن نبي، رسالة ماجستير في علم النفس وعلوم التربية، تحت إشراف الأستاذ جيلالي بوحامة، جامعة وهران، 1992، ص ص 215-221.
- 16- سورة الرعد: 11.
- 6- Voir a titre d'exemple: Bennabi Malek , Le phénomène Coranique, 1 edit. S.E.C, Alger, 1992, pp. 127-157.
- 18- بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 77.
- 19- سورة الحجرات، الآية رقم 13.
- 20- حديث شريف.
- 21- سورة النساء، الآية رقم 59.
- 22- سورة الملك، الآية رقم 15.
- 23- سورة المائدة الآية رقم 02.
- 24- سورة النور الآية رقم 27.
- 25- سورة النحل الآية رقم 90.
- 26- بن نبي مالك: نفس المصدر السابق، ص 83.
- 27- سورة الحشر، الآية رقم 7.
- * سورة الإسراء، الآية رقم 16.
- 28- بن نبي مالك: نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.
- 29- ملاحظة هامة: ربما يتساءل القارئ الكريم عما حدث بعد صفيين؟ وهل التفاصيل التي قدمناها ترتبط بصورة من الصور بواقع المسلمين اليوم؟. إن هذان الاستفساران يتجاوزان حدود هذا الموضوع الذي حاولنا من خلاله وصف عام لذلك الطابع الخاص بالعهد الديمقراطي (الإسلامي) ونقصد بذلك الفترة الزمنية التي تنتهي مع الخلفاء الراشدين، مع واقعة صفيين (37/هـ/657م) والتي تصبح فيها المبادئ الإسلامية نتيجة المؤامرات والتعتيم الإعلامي الأموي المبرك في بعده المادي والمعنوي كلمة حق يراد بها باطل.
- 29- للمزيد من التفاصيل حول فكرة الشعور الديمقراطي في الفكر البنابي راجع: بن نبي مالك، المصدر نفسه ص ص 61-90. وقارن ذلك بالطبعة الأصلية:
- BENNABI Malek, Islam et démocratie, éd. Révolution africaine, Alger, 1968, pp 5-43. وانظر أيضا:
- BENNABI Malek, Discours sur les conditions de la renaissance algérienne, éditions Annahda, Alger 1949.
- BENNABI Malek, Le problème des idées dans le monde musulman, éditions El Bayyinate, 1^{ère} édition, Alger 1990.
- BENNABI Malek, Les grands problèmes de la civilisation, éditions de L'I.P.A, Alger 1979.

- BENNABI Malek, « Sauver l'homme de l'aliénation coloniale », la revue Révolution Africaine du **27.02.1953**.
- BENNABI Malek, « Le devoir est aussi une politique », la revue Révolution Africaine du **03.04.1953**.
- BENNABI Malek, « La troisième perspective », la revue Révolution Africaine du **20.11.1953**.
- BENNABI Malek, « De la critique mais constructive », la revue Révolution Africaine du **22.01.1954**.
- BENNABI Malek, « Ecrire en toute conscience », la revue Révolution Africaine du **04.06.1954**.
- BENNABI Malek, « Sociologie de l'indépendance », la revue Révolution Africaine du **26.09.1964**.
- BENNABI Malek, « Politique et sagesse populaire », la revue Révolution Africaine du **18.09.1965**.
- BENNABI Malek, « Politique et boultique », la revue Révolution Africaine du **25.09.1965**.
- BENNABI Malek, « Politique et idéologie », la revue Révolution Africaine du **09.10.1965**.
- BENNABI Malek, « Politique et culture », la revue Révolution Africaine du **16.10.1965**.
- BENNABI Malek, « Les idées et les hommes », la revue Révolution Africaine du **23.04.1967**.
- BENNABI Malek, « Les conditions d'une dynamique sociale », la revue Révolution Africaine du **28.05.1967**.
- BENNABI Malek, « Les idées et l'édification sociale », la revue Révolution Africaine du **11.06.1967**.
- BENNABI Malek, « Le moment de réflexion », la revue Révolution Africaine du **02.07.1967**.
- BENNABI Malek, « La défense du capital-idées », la revue Révolution Africaine du **24.04.1968**.
- BENNABI Malek, « L'Islam facteur de libération et de désaliénation de l'esprit », que sais-je de l'islam, janvier, **1970**.
- BENNABI Malek, « Spiritualité islamique et socio-économie », que sais-je de l'islam mai, **1972**.
- BENNABI Malek, « Nécessité du nouvel culture » : **07.01.1949**.
- BENNABI Malek, « Regards sur le monde arabe » : **15.02.1952**.
- BENNABI Malek, « Des idées mortes aux idées mortelles » : **05.03.1954**.
- BENNABI Malek, « Hassan Al-Banna » : **27.02.1953**.
- BENNABI Malek, « Micros et stylos du colonialisme » : **14.05.1955**.
- Et pour une vision synthétique sur la démocratie comme processus voir, Boukhrouh Noureddine, l'islam sans l'islamisme : vie et pensée de Malek Bennabi, Eds. Samar, 1^{ère} édition, Alger, **2006**, pp. **297-526**.

بن نبي مالك، القضايا الكبرى، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزائر، **1991**.